

# حكومة مالي الانتقالية تنتزع اعترافا إقليميا بشرعيتها

## دول الساحل الأفريقي تعلن دعمها للرئيس باه أندو



تلاشي المخاوف الداخلية من قيادة العسكر للمرحلة الانتقالية

وأضاف جيزيكيل "على فرنسا ودول الساحل والشركاء الآخرين أن تراجع حقا الخيارات الإستراتيجية التي قامت بها في السنوات الماضية. لا يمكن ضمان أمن منطقة دون تغيير أنماط الحكم فيها". واعتبر مايكل شوروكين من مركز "راندا" الأميركي للدراسات أن "الانقلاب العسكري في مالي تكسة لفرنسا" التي استثمرت بزخم منذ سبع سنوات لحاولة مساعدة مالي على الخروج من المازق، مضيفا أنه "في الوقت نفسه، من المحتمل من حيث المبدأ أن يقضي ذلك إلى نتيجة إيجابية في المستقبل، إذا سمح بتنصيب حكومة أكثر فاعلية وشرعية". وشدد شوروكين على أن "مالي في عهد إبراهيم أبوبكر كيتا لم تكن تحقق سوى تقدم ضئيل، أو ربما لا تقدم على الإطلاق" على الصعيد الأمني.

المسلحة، قبل أن يتم دحرها خصوصا بعد تدخل عسكري فرنسي في يناير 2013 لا يزال مستمرا. وتوسعت هجمات الجماعات الجهادية إلى وسط البلاد عام 2015، ما أدى إلى خسائر مدنية وعسكرية جسيمة. وهذه الهجمات المتداخلة مع نزاعات محلية، امتدت أيضا إلى النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين. وقال خبير منظمة الساحل في مجموعة الأزمات الدولية جان إرفيه جيزيكيل "ثمانى سنوات من الجهود والاستثمار والحضور أفضت في النهاية إلى العودة بالوضع في مالي إلى وقت الانقلاب عام 2012، مع وضع مضطرب أيضا في باماكو وانتفاضة مسلحة أكثر عنفا وأعمال عنف متزايدة بين المجموعات".

وبالرغم من مشاركة فرنسا العسكرية ودعم الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية، كان الأمن يزداد سوءا منذ تدخل باريس في عام 2013 لمنع تقدم الجماعات الجهادية نحو العاصمة المالية باماكو. وعلى الرغم من تشتت الجماعات الجهادية وطرد جزء كبير منها من شمال مالي منذ 2013، مازالت مناطقها خارجة عن سيطرة القوات المالية والفرنسية وتلك التابعة للأمم المتحدة. وفي مارس 2012، مع إطلاق المتمردين الطوارق هجوما كبيرا على شمال مالي، تمرد عسكريون على ما اعتبروه تقاعسا للحكومة في التعامل مع الوضع، واطاحوا بالرئيس توماني توريه. لكن الانقلاب عجل بسقوط شمال البلاد في أيدي الجماعات الإسلامية

إسلاميين بالبلد الأفريقي وفي منطقة الساحل. وحرصت المجموعة العسكرية التي استولت على السلطة في مالي على التأكيد على أن "السلام في مالي أولويتنا" وأن القوات الإقليمية والأجنبية المنتشرة في البلاد "تبقى شريكنا"، في إشارة إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي "مينوسما" وقوة برخان الفرنسية وقوة مجموعة دول الساحل الخمس وتجميع القوات الخاصة الأوروبية "تاكوبا" المكلفة بمواكبة العسكريين الماليين. وأحد ثوابت استراتيجيتها في باريس يقضي بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة المحلية على أمل أن تصبح قادرة على المستقبل على التكفل بضمان الأمن في الساحل، لكن كيف يمكن مواصلة العمل مع انقلابيين؟

تخطت الحكومة الانتقالية في مالي المنبثقة عن انقلاب عسكري عقب إقليمية في سبيل الاعتراف بشرعيتها بعد أن كانت تواجه عقوبات ورفضاً بالتعامل معها من قبل جيرانها الأفارقة، إلا أن مدى تعاونها مع القوى الدولية المنخرطة في محاربة الجهاديين سيحدد مسار الاعتراف بها دوليا.

نواكشوط - أعلن الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني الثلاثاء دعم مجموعة دول الساحل الخمس، التي تولت بلاده رئاستها، للرئيس الانتقالي بمالي باه أندو، في خطوة قال مراقبون إنها تمثل اعترافا إقليميا بشرعية الحكومة الانتقالية المنبثقة عن انقلاب عسكري، ما يمهد الطريق أمام باماكو لتجاوز عقبة التحفظات الدولية أيضا. ويرى دبلوماسيون أن الاعتراف الإقليمي بالحكومة الانتقالية في مالي ستعقبه بالضرورة إزالة التحفظات الدولية، خصوصا فرنسا المتوجسة من تأثير التغييرات السياسية على حربها في مواجهة الجهاديين بعد الإطاحة بالرئيس المقرب منها إبراهيم أبوبكر كيتا في 18 أغسطس الماضي. ويؤكد هؤلاء أن مجموعة دول الساحل الخمس، شركاء فرنسا في مواجهة الجهاديين بالمنطقة، توصلت إلى توافق مع باريس، لقبول تعاملها مع الحكومة الانتقالية برئاسة أندو التي تضمن دورها تسليم السلطة للمدنيين بعد تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وفق جدول زمني حدد مسبقا. وتشعر فرنسا، الدولة التي كانت تستثمر مالي ولديها الآن نحو 5100 جندي يقاوتلون جماعات جهادية في منطقة الساحل، بالقلق من أن يصبح الانقلاب العسكري سابقة خطيرة ويقوض الحملة ضد الجماعات الإسلامية المتشددة، رغم تطمينات المجلس العسكري.



محمد ولد الغزواني  
نحن على قناعة بعودة النظام الدستوري في مالي

وسيتولى أندو، الذي شغل منصب وزير الدفاع في الفترة من 2014 إلى 2015 وتقلد عدة مناصب عسكرية أخرى، منصب الرئيس حتى تتمكن البلاد من إجراء الانتخابات المتوقعة خلال 18 شهرا.

وقال ولد الغزواني، في برقية تهنئة للرئيس الانتقالي بمالي نشرتها وكالة

## فرنسا تفكك مخيما للمهاجرين في كاليه

باريس - فككت قوات الأمن الثلاثة في منطقة كاليه في شمال فرنسا مخيم مهاجرين يقيم فيه 700 إلى 800 شخص، في أكبر عملية من نوعها منذ إخلاء موقع عشوائي آخر في العام 2016، فيما بلغ أعداد المهاجرين الذين يعبرون بشكل غير شرعي القنال الإنجليزي من فرنسا إلى بريطانيا ارتفاعا جديدا.

وبوشرت العملية بهدوء قرب مستشفى كاليه وضربت الشرطة طوقا أمنيا في المنطقة ونصبت فيه خيما للدفاع المدني. وقال رئيس إدارة منطقة باد دو كاليه لوي لو فران "تريد تجنب أي تجمعات وتركيزات جديدة في كاليه" موضحا أن عملية الإخلاء هذه هي "الكبرى" منذ تفكك مخيم عشوائي كان يقيم فيه نحو تسعة آلاف مهاجر بين 2015 و2016.

وأوضح لو فران أن المهاجرين سينقلون إلى مراكز إيواء في مناطق مختلفة وهم خصوصا من الرجال، فيما وضعت نحو 40 امرأة وطفلا ضمن مجموعة واحدة. وأكد أن الهدف هو أيضا العمل "بفعالية لمحاربة المهربين واستغلال البؤس الإنساني". وتقدر أجهزة الدولة بنحو ألف عدد المهاجرين في كاليه الذين ياملون بالانتقال إلى إنجلترا فيما تفيد المنظمات والجمعيات أن عددهم 1500.

وذكرت تقارير إخبارية أن أعداد المهاجرين الذين يعبرون بشكل غير

أن يدفع موسكو أو أنقرة إلى التدخل. ويمكن لتركيا أن تدعم باكو بموجب الاتفاقات العسكرية المبرمة بين البلدين. في المقابل تعتبر روسيا أكبر الحلفاء المقربين لبريطانيا التي تربطها بموسكو تحالف عسكري. ويعتبر فازانده أن "التدخل المباشر لن يفيد موسكو وأنقرة"، بل سيعرض "الروابط الاقتصادية التي تجمع القوتين الإقليميتين" للخطر. لكن في المقابل، تشير فارتانان إلى تزايد دعم أنقرة لباكو، بدليل المناورات العسكرية المشتركة التي جرت في أغسطس، والتي كانت الأكبر على الإطلاق بين البلدين. وتتهم أرمينيا باكو بأنها تتلقى دعما من مرتزقة مرتبطين بالقوات التركية المنتشرة في سوريا، خصوصا من خبراء عسكريين وموجهي طائرات مسيرة. كذلك تتهم أذربيجان أرمينيا بنشر مرتزقة وبحسب فارتانان، وحدها مجموعة مينسك، هيئة الوساطة القائمة منذ العام 1992 والتي تضم فرنسا وروسيا والولايات المتحدة، يمكنها تهدئة التوترات. وتقول "على الدبلوماسيين أن يستأنفوا جولاتهم وأن يتحدثوا مع الجانبين"، لكن فازانده يؤكد ضرورة يعتقد أن لدى موسكو دوافع مبدئية. ويقول "هدف روسيا ليس حل النزاع، بل على العكس من ذلك، إشعاله دوريا، لاستعادة نفوذها الإقليمي".

## تصعيد في قره باغ يقطع الطريق على التحركات الدولية لتطويق الأزمة

الف شخص بين عامي 1988 و1994. وتقول أوليسيا فارتانان، من المجموعة الدولية للآزمات، إن السبب الأساسي لتجدد الاشتباكات هو غياب الوساطة الدولية، على الرغم من اندلاع مواجهات دامية في يوليو، ليس في قره باغ بل على الحدود الرسمية بين أرمينيا وأذربيجان. وتضيف فارتانان "جيش القتال في يوليو النفوس وصدرت في البلدين دعوات للحرب، للأسف لم يتم احتواؤها بواسطة دولية". وترافق استئناف الأعمال العدائية، مع تعزيز للقوة النارية، وقد نفذت أذربيجان غارات جوية، ونشرت دبابات ومدافع وقالت إنها استعادت السيطرة على بعض المواقع.

ويقول المحلل جيل فازانده "في العام 2016 تركزت المعارك بشكل أساسي بين وحدات استطلاع، الآن هناك انخراط كامل في المعارك واستخدام للأسلحة الثقيلة". ووصف فازانده إعلان أرمينيا وقره باغ الأحكام العرفية والتعبئة العسكرية وإعلان أذربيجان تكليف الجيش سلطات إنفاذ القانون، بأنه "سابقة" منذ تسعينات القرن الماضي. وتقول باكو إنها سيطرت على جبل استراتيجي، وفي حال ثبت ذلك، سيحل هذا الأمر مدينة ستيباناکرت، كبرى مدن المنطقة الانفصالية، في مرمى نيرانها.

لكن فازانده يقول إن توغلا عسكريا في عمق أراضي أرمينيا أو أذربيجان، وليس الاشتباك الحدودي، هو ما يمكن

أذربيجان وأرمينيا في منطقة تتمتع فيها روسيا وتركيا بنفوذ كبير. وبعد اعتمادها على مدى أسابيع خطابا عالي السقف ونبرة عسكرية، أعلنت أذربيجان إطلاق هجوم مضاد، واصفة الخطوة بأنها رد على خرق وقف إطلاق النار من قبل المتمردين الأرمن المسيطرين على المنطقة التي غالبية سكانها من العرقية الأرمينية والتي انفصلت عن أذربيجان بعد معارك عنيفة. ويقول الانفصاليون المدعومون سياسيا واقتصاديا وعسكريا من يريفان، إن أذربيجان هي التي اعتدت بهدف استعادة السيطرة على المنطقة التي أسفرت المعارك فيها عن مقتل أكثر من 30

يريفان - أعلنت كل من القوات الأذربيجانية والأرمنية، الثلاثاء، تكبيد الجانب الآخر خسائر فادحة، فيما تحدثت المعارك لليوم الثالث حول إقليم ناغورني قره باغ الانفصالي. وكررت الولايات المتحدة الدعوات التي أيدتها ألمانيا وروسيا، لوقف الاشتباكات العنيفة التي اندلعت الأحد، دون أن تلقى أانا صاغية لدى الخصمين اللذين كانا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ويتنازعان منذ عقود للسيطرة على قره باغ. وتثير المعارك العنيفة حول ناغورني قره باغ، الإقليم الأذربيجاني الانفصالي، مخاوف من اندلاع حرب مفتوحة بين



تخوف دولي من انفلات الوضع